**مقياس قضايا دولية راهنة**

**سنة ثانية**

**حصة تطبيقية ثانية: الرأسمالية الديموقراطية (المفهوم و العلاقة)**

**إعداد أ. سعدي حسينة**

 **1-مفهوم الرأسمالية الديموقراطية:**

الرأسمالية الديموقراطية عبارة عن نظام سياسي و اقتصادي و اجتماعي يقوم على اتفاق ثلاثي

لاقتصاد السوق. وهو يعتمد بشكل رئيسي على دوافع ديموقراطية و سياسية و اقتصادية من خلال الأسواق الحرة والمسئولية المالية و نظام ليبرالي أخلاقي- ثقافي يشجع التعددية. ويدعم هذا النظام الاقتصادي اقتصاد السوق الحرة الرأسمالي الذي يخضع لسيطرة نظام سياسي ديموقراطي يكون مدعوما من الأغلبية السياسية. ولقد ارتبطت الرأسمالية بمفهوم الديموقراطية عند إنشاء الدولة الحديثة بالبلدان الغربية، فهي دولة رفاهية ومعاصرة وذلك بفضل توفير مناج سياسي مستقر بشكل نسبي والدعم الواسع النطاق للرأسمالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أين تعتمد إيديولوجيا الرأسمالية الديموقراطية على مبادئ الليبرالية بشكل رئيسي..

في سياق نقدي يري شومبيتر أن الأداء الفعلي والمأمول من النظام الرأسمالي هو نقص فكرة انهياره بضغط من الإخفاق الاقتصادي. لكن نجاحه بذاته قد يدمر المؤسسات الاجتماعية التي تحميه ويخلق بصورة لا مفر منها حالات لا يستطيع فيها أن يحيا والتي تشير فيها إلي الاشتراكية. فالرأسمالية في رأيه تعني حضارة اللامساواة، الأمر الذي يقود إلي احتمالية تلاشيها، وإن كان الواقع بشير إلى استمراريتها رغم العيوب الموجودة فيها. مما يطرح قضايا هامة كالديموقراطية الرأسمالية واشكالية الانهيار، الأمر الذي يستوجب بدءا ببدء التساؤل عن العلاقة القائمة بين الديموقراطية والنظام الرأسمالي؟

2- **علاقة الديموقراطية بالرأسمالية**: هنالك قضايا تطرح عندي التساؤل عن علاقة الديموقراطية

بالرأسمالية هل هي علاقة منسجمة أو متوترة؟ و هل الرأسمالية مساوية للديموقراطية و ممثلة لها؟

وقد نبحث عن الاجابات بالاطلاع على كتاب "الرأسمالية أم الديموقراطية؟ خيار القرن الواحد والعشرين للمؤلف مارك فلورباييه، ترجمة عاطف المولي.، الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان،ط1،

2007.

بداية كتب شومبيتر عن اعتماد اليساريين الأمريكيين المصطلح الليبرالي خوفا من كلمة اشتراكية و في ما بعد حلت كلمة اقتصاد السوق مكان كلمة الرأسمالية التي استخدمها اليسار المتطرف في خطابه السياسي، وقد تعبر الرأسمالية في حد ذاتها عن التزام سياسي خاص و توزيع غير عادل للثروات ونفوذا طاغيا للمساهمين في الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد فشل الطرح الماركسي الذي عبر عن إخفاق وتشويه لمفهوم العدالة الاجتماعية كمبدأ جوهري للديموقراطية وإن كانت هذه الأخيرة قد عممت وانتقلت شئيا فشيء لدول العالم حيث أصبحت هذه الأخيرة ضرورة حتمية تجتاح المجتمع المعاصر. ولعل المفارقة تكتمل في كون أن الدفع الديموقراطي هو دفع نحو الحرية والبحث عن حكم ذاتي فهو يحمي دائما حرية التبادل في وجه محاولات التسلط، في حين لا يريد هذا الأخير اتهام عولمة الاقتصاد والعولمة عموما في عدم تحقيق المساواة والحريات كمبادئ أساسية للديموقراطية. وفي خضم هذه التطورات والمستجدات صاغ الباحث رولاس فكرة أن إعادة التوزيع مسألة مركزية للعدالة الاجتماعية وأن تساوي المصادر المعطاة لكل فرد هي أفضل التوزيعات الممكنة.

(العودة ص28 من الكتاب). Amartya senمما قد يطرح بعدا أخلاقيا حسب ما اقترحه

هذه التساؤلات تخص امكانية تحقيق المساواة وهل العولمة فرصة أم تهديد؟

وبالعودة إلي تعريف شمبيتر للديموقراطية وذلك في الحصة السابقة ، فإن المتمعن لمفهوم الديموقراطية يتصور دوما أنها تخص فقط الحقل السياسي في حين يجب أن تعمم الديموقراطية في كل المجالات دون استثناء ولا تخص فقط الأوساط العليا التنفيذية والتشريعية لتحقيق التطور الفعلي الذي يقوم على تحقيق سعادة الانسان العادي.

إن وهم السياسة مرتبط بشكل وثيق بنظرة فكرية معينة تعتبر بموجبها العلاقات الاقتصادية مستثناة في اقتصاد السوق وأن الاقتصاد هو مكان علاقات السلطة سواء كان ذلك على مستوي الشركات والتبادلات التجارية، مما يطرح مشكلة مكانة توزيع السلطة والاقتصاد هو مكان لاتخاذ القرارات بامتياز، ما يشكل عائقا أمام الديموقراطية في كل جوانب المجتمع نظرا لانقسام الموجود بين الاقتصاد و دائرة الحرية والسياسة والسلطة. الأمر الذي يقودنا إلي نتيجة مفادها أنه لا يكفي الاستلاء على السلطة السياسية لتغيير المجتمع. ولتوضيح هذا الطرح نذكر المثال التالي:

 عرفت حكومة اليسار الفرنسية ما بين (1981-1982) هذه التجربة حيث لا يتغير المجتمع بمرسوم؟

هنا السلطة مركزة في مجالات متعددة بحيث بعضها قوى ومقاوم بشكل كاف لفرض قانونه على الدولة. إن قوة المصالح المالية بشكل خاص هائلة، إذ أن قرارات المستثمرين تلعب دورا حاسما في توجيه الوضع وعليه يعتبر الحفاظ على ظروف جيدة للتحرك لدي المستثمرين الواجب الأول لدي المسؤولين السياسيين و إلا فإن الاقتصاد يغوص في الركود. علما أن هذه السلطة الاقتصادية تتجسد في شخصيات متميزة تتمكن من الوصول إلى الدوائر العليا للدولة دون أي تفويض انتخابي أو ديموقراطي، اضافة إل ما تساهم فيه الأسواق المالية بشكل عام في توجيه الاستثمار بين القطاعات والمناطق الجغرافيا، مما يؤثر بشكل مباشر على إدارة المؤسسات، مما قد يؤدي إلى تبني سياسات الطرد للعمال والتطهير. و عليه نستنج أن حقيقة الديموقراطية لا تقاس على مقاس الأنظمة السياسية أو بموجب العلاقات بين القوي الاقتصادية والسلطات، لكن وفق درجة سيطرة الأفراد العاديين على مصيرهم هكذا يجب تطور النظرية الديموقراطية مما قد يجعل العلاقة بين الديموقراطية والرأسمالية متوترة.

و هذا ما أسماه شمبيتر بالنظرية التقليدية للديموقراطية وطابقها بمفهوم روسو الذي بموجبه يجب أن تتوصل الديموقراطية الحقيقية إلى تمثيل والتعبير عن إرادة الشعب. إن هذه النظرة خيالية في الواقع بما أن صراعات المصالح داخل المجتمع هي غالبا غير مجزأة لدي رأي شومبيتر أن الديموقراطية مسألة حتمية كما ذكرنا في الحصة الأولي في ما يخص رؤيته لمفهوم الديموقراطية.

**تمرين عملي:**

توجب علي الطالب التطلع في الصفحة (53-60)

1- تحديد شروط امكانية تطبيق الديموقراطية.

2- تحديد أشكال الديموقراطية، مع شرح الحالات التي تستخدم في أي نظام سياسي مع تلخيص فهمك لهذه الحصة التطبيقية الثانية.

عنوان الكتاب: مارك فلورباييه، الرأسمالية أم الديموقراطية؟ خيار القرن الواحد العشرين.

 https://www.noor-book.com